موريتانيا (قائمة المراقبة من الفئة 2)

لا تستوفي حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بشكل تام للحد الأدنى من معايير القضاء على الإتجار بالبشر، غير أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. شملت هذه الجهود إدانة المتاجرين، بما في ذلك أصحاب الرقيق الوراثيين، وتخصيص مزيد من التمويل لمحاكم مكافحة الرق. سنت الحكومة قانونًا جديدًا لمكافحة الإتجار بالبشر شدد العقوبات، ووسع الحماية القانونية للضحايا، وأدرج الرق الوراثي كشكل من أشكال الإتجار بالبشر. سنت الحكومة أيضاً قانونًا جديدًا يسمح للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المناهضة للرق، بالعمل بحرية أكبر بعد عملية تسجيل مبسطة. ومع ذلك، لم تظهر الحكومة جهوداً متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق، حتى بعد الأخذ بالاعتبار تأثير جائحة كوفيد -19، إن كان هناك تأثير، على قدرتها على مكافحة الاتجار. ظلت الوكالات الحكومية المكلفة بمكافحة الاتجار والرق الوراثي تفتقر إلى الموارد والتدريب والموظفين، وما زالت هناك تقارير تفيد برفض المسئولين التحقيق مع الجناة أو مقاضاتهم. لم تتعرف الحكومة على أي ضحايا محتملين للاتجار أو الرق الوراثي. لذلك، ظلت موريتانيا على قائمة المراقبة من الفئة 2 للسنة الثانية على التوالي.

التوصيات ذات الأولوية:

• توجيه مسئولي إنفاذ القانون للتحقيق في جميع ادعاءات الرق والاتجار ومساءلة المسئولين الحكوميين عن عدم التحقيق في جرائم الرق الوراثي المزعومة والتدخل في التحقيقات الجارية. • زيادة الجهود المبذولة للتحقيق مع المتاجرين وأصحاب الرقيق ومقاضاتهم مع فرض أحكام ملائمة بالسجن وفقاً لقوانين مكافحة الرق لعام 2015 وقوانين مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2020، والتأكد من أن كافة قضايا الاتجار بالبشر التي تخضع للمحاكمة بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2020 تتم إحالتها تلقائيًا إلى محاكم مكافحة الرق. التأكد من أن كل محكمة من محاكم مكافحة الرق ممولة بشكل كافٍ ويعمل بها مدعي عام (ممثل نيابة) وقاضي تحقيق وقاضي محاكمة. تحقيق زيادة كبيرة في تدريب عناصر إنفاذ القانون والمدعين العامين والمسئولين القضائيين على كل من قانون مكافحة الرق لعام 2015 وقانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2020. • وضع إجراءات موحدة للتعرف على ضحايا الاتجار والرق الوراثي وإحالتهم إلى الرعاية، وتدريب السلطات على تنفيذ الإجراءات. • تنفيذ تدابير لدعم ضحايا الاتجار والرق الوراثي أثناء التحقيقات، بما في ذلك توفير وصول أسهل إلى المساعدة القانونية والحماية من الترهيب والتهديدات من المتاجرين المزعومين. • الشراكة مع المنظمات غير الحكومية لتوفير المأوى والخدمات لجميع ضحايا الاتجار بالبشر، بمن فيهم الكبار. • الفحص الاستباقي للوقوف على مؤشرات الاتجار بين الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين، وضحايا الاعتداء الجنسي، والنساء العاملات في الجنس التجاري، والأطفال المتسولين. • التوقف عن احتجاز وإبعاد ضحايا الاتجار المحتملين أو معاقبتهم بشكل آخر. • التحقيق مع، والملاحقة القضائية للأفراد المتهمين بتوظيف موريتانيين في الخارج بشكل احتيالي لاستغلالهم في العمل القسري والاتجار بالجنس. • تطبيق خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لمعالجة جميع أشكال الاتجار، بما في ذلك الرق الوراثي والعمل القسري، بمشاركة من المجتمع المدني وجميع الوزارات ذات الصلة في الحكومة. • مواصلة تعزيز الحوار مع المجتمع المدني العامل في قضايا مكافحة الرق، والاستعانة بمدخلات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطة لمواصلة تقديم المساعدة إلى الرقيق السابقين وأفراد من طبقات الرق التقليدية لإتاحة الفرصة لهم لمغادرة مجتمعات الاسترقاق المحلية التي يعيشون فيها.

• زيادة حملات التوعية العامة ضد الاتجار، بما في ذلك الرق الوراثي والتسول القسري في المدارس الدينية.

الملاحقة القضائية

زادت الحكومة جهودها بشكل معتدل لإنفاذ قوانين مكافحة الإتجار بالبشر. سنت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير قانون عام 2020 بشأن منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه، ويجرّم هذا القانون الاتجار بالجنس والاتجار بالعمالة وينص على عقوبات بالسجن من 10 إلى 20 عامًا وغرامة من 250,000 إلى 500,000 أوقية موريتانية (6,760 - 13,510 دولارا). كانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وبالنسبة للإتجار بالجنس، تتناسب مع العقوبات المنصوص عليها للجرائم الخطيرة الأخرى، كالاغتصاب. جرّم قانون مكافحة الرق لعام 2015 الرق الوراثي ونصَّ على عقوبات صارمة بما فيه الكفاية بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة أعوام وعشرين عاماً، مع غرامة تتراوح بين 250,000 إلى 500,000 أوقية موريتانية (6,760 إلى 13,510 دولار).

وكما في السنوات السابقة، لم تبلغ الحكومة عن بيانات شاملة لإنفاذ القانون. بالرغم من إغلاق المحاكم في جميع أنحاء البلاد لأكثر من ستة أشهر من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الجائحة، بدأت الحكومة في ملاحقات قضائية ضد أربعة متاجرين مزعومين وأدانت ثلاثة متاجرين، ولكنها لم تشرع في أية تحقيقات جديدة. هذا بالمقارنة مع إجراء تحقيق واحد، ومحاكمة ثلاثة متاجرين مزعومين، وإدانة خمسة متاجرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. أدانت محكمة نواذيبو لمكافحة الرق ثلاثة متاجرين في ثلاث قضايا رق وراثي كانت معلقة منذ الأعوام 2013 و2014 و2015، وقد تمت تبرئة متهم واحد لعدم كفاية الأدلة. حُكم على جميع المتاجرين الثلاثة بالسجن لمدة 20 عامًا وغرامة تبلغ 500,000 أوقية (13,510 دولارًا أمريكيًا)، وهي أقصى غرامة ممكنة بموجب القانون، كتعويض للضحايا. حالياً يقضي أحد المتاجرين المدانين عقوبته بالسجن. وقد أصدرت السلطات أوامر قبض بحق المتاجرين الاثنين الآخرين. ظلت هناك خمس قضايا عالقة أمام محاكم مكافحة الرق الثلاث: قضية واحدة أمام محكمة النعمة، وأربع قضايا أمام محكمة نواكشوط. لم تذكر الحكومة أنها شرعت في أية تحقيقات جديدة بشأن التوظيف الاحتيالي.

كان لثلاث محاكم إقليمية لمكافحة الرق ولاية قضائية حصرية على قضايا الرق؛ ومع ذلك، افتقرت المحاكم إلى الموظفين والتمويل والموارد للتحقيق في جرائم الرق الوراثي ومحاكمتها في جميع أرجاء المناطق التي تغطيها. في الممارسة العملية، لم تكن السلطات تحيل قضايا الرق تلقائيًا إلى محاكم مكافحة الرق. تلقت المحاكم الثلاث ما مقداره 1.8 مليون أوقية موريتانية (48,650 دولار) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي بزيادة كبيرة عن 900,000 أوقية موريتانية (24,320 دولار) تلقتها خلال فترة التقرير السابق. في حين تلقى القضاة المعينون تدريباً متخصصاً على قانون مكافحة الرق لعام 2015، لم يتم تدريبهم على إنفاذه والتعامل مع التحديات الفريدة المتمثلة في التحقيق في قضايا الرق الوراثي، بما في ذلك منع أصحاب الرقيق من ترهيب الضحايا لإجبارهم على سحب قضاياهم. ذكرت منظمة دولية أن الحكومة لم تنشر معلومات كافية عن قانون عام 2020 الجديد لمكافحة الاتجار أو توفر تدريباً بشأنه للقضاة أو الشرطة أو العاملين في الخدمات الاجتماعية أو أصحاب المصلحة في المنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، ففي حين أن هناك مدعين عامين متخصصين في المحاكم المحلية الأخرى، لم يكن لدى محاكم مكافحة الرق مدعين متخصصين. خلال الاجتماع السنوي للمجلس الأعلى للقضاء في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2020،

اختارت الحكومة عدم تناوب أي من قضاة محاكم مكافحة الرق الحاليين للعام الثاني على التوالي. ذكر مسئولون أن المجلس الأعلى للقضاء أعاد تكليف خمسة مستشارين من محاكم مكافحة الرق كانوا يعرقلون ويبطئون عمل المحاكم بشكل روتيني. أفاد المسئولون بأنه لا توجد قضايا رق وراثي معروضة أمام المحاكم المحلية.

لم تبلغ الحكومة عن أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات لموظفي الحكومة المتواطئين في الاتجار بالبشر والرق الوراثي؛ ومع ذلك، ظل الفساد والتواطؤ الرسمي في جرائم الاتجار مصدر قلق كبير وتسببا بإعاقة إجراءات إنفاذ القانون خلال العام. ذُكر أن بعض رجال الشرطة والمدعين العامين وقضاة التحقيق رفضوا التحقيق في قضايا الرق الوراثي ومحاكمتها، أو حتى الاعتراف بأن الرق الوراثي لا زال يحدث. اعتمدت الحكومة في بعض الأحيان على قوانين أقل صرامة لمعاقبة جرائم الرق المحتملة بسبب نقص التدريب الكافي للمسئولين الحكوميين وانعدام الإرادة السياسية لمحاكمة مثل هذه الجرائم. أفادت منظمات غير حكومية أن بعض السلطات المحلية شجعت الضحايا وعائلاتهم على حل قضايا الاتجار والرق الوراثي من خلال الوساطة الاجتماعية بدلاً من نظام العدالة الجنائية. على الرغم من أن المدعين العامين ملزمون قانونًا بإحالة قضايا الرق إلى محاكم مكافحة الرق، فقد شجع بعض المدعين الضحايا على سحب شكاواهم مقابل مبلغ صغير من التعويض المالي. نادراً ما تتم ملاحقة المعلمين القرآنيين الفاسدين والمشتبه في استغلالهم طلاب القرآن في التسول القسري وعادة ما يتفقون مع المدعين العامين على إسقاط القضايا. قامت الحكومة، بالشراكة مع منظمة دولية وجهة مانحة أجنبية، بتدريب مدربين في أكاديمية الشرطة وقوات الدرك على قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالبشر. الا أن مسئولي إنفاذ القانون ما زالوا يفتقرون لفهم الاتجار بالبشر والرق الوراثي. وبسبب الجائحة، أعادت الحكومة توزيع العديد من وحدات الشرطة والدرك التي كانت تراقب الحدود سابقًا وتعمل مع الفئات السكانية الضعيفة. على الرغم من عدم الإبلاغ عنها بشكل صريح باعتبارها تتعلق بالاتجار بالبشر، كانت هناك خمس قضايا مفتوحة تتعلق باستغلال جنسي مزعوم مع وجود مؤشرات للاتجار، وذلك من قبل قوات حفظ السلام الموريتانية المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى. يشمل ذلك حالتين تم الإبلاغ عنهما في عام 2020، وواحدة في عام 2019، وواحدة في عام 2018، وواحدة في عام 2017. لم تذكر الحكومة إلى الآن تدابير المساءلة التي اتخذتها، إن وجدت، إزاء كافة القضايا الخمس المفتوحة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

الحماية

بذلت الحكومة جهوداً غير كافية للتعرف على ضحايا الإتجار وتوفير الحماية لهم. لم تذكر الحكومة أنها تعرفت على أي ضحايا اتجار للسنة الثالثة على التوالي. ذكرت منظمة غير حكومية أنها في عام 2020 تعرفت على 1,130 طفلاً معرضاً للاتجار وقدمت لهم الرعاية، بما فيهم ضحايا اتجار محتملين، و1,064 من الضحايا البالغين. من بين الـ 1,064 ضحية من البالغين، كان هناك 646 ضحية للعمل القسري و418 ضحية للاتجار بالجنس، على الرغم من أن هذا العدد قد يشمل ضحايا العنف الجنسي. لم يكن لدى الحكومة تدابير رسمية لتحديد ضحايا الاتجار أو إحالتهم إلى مراكز الرعاية، لكن وزارة الشئون الاجتماعية واصلت استخدام إجراءات الإحالة القائمة الخاصة بضحايا الجرائم من الأطفال. في فترة شملها تقرير سابق، أصدرت منظمة دولية دليلاً لضباط الحدود يتضمن توجيهات للتعرف على الضحايا، إلا أن ضباط الحدود لم يستخدموا الدليل باستمرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أشارت منظمات غير حكومية إلى أن

الإخصائيين الاجتماعيين العاملين لدى الحكومة يفتقرون إلى التدريب للتعرف على ضحايا الاتجار، بما في ذلك في الخدمة المنزلية والجنس التجاري، ولا يعرفون الأماكن التي يتعين إحالة الضحايا الذين تم التعرف عليهم إليها لتلقي الرعاية.

أدارت وزارة الشئون الاجتماعية سبعة مراكز على الصعيد الوطني للحماية قصيرة الأجل والإدماج الاجتماعي للأطفال المعرضين للاتجار، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين، وذلك بدعم مالي من منظمة غير حكومية. كان أحد هذه المراكز في نواكشوط يقدم رعاية ليلية للأطفال ضحايا الجرائم. كان الأطفال الضحايا من ذوي الإعاقة يُحالون إلى مركز التكوين للترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الاعاقة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية. دعمت المراكز 120 طفلاً معرضاً للاتجار، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين، مقارنة بـ 350 طفلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. يمكن للمراكز أن يستوعب الضحايا من الأطفال المحليين والأجانب على حد سواء. بعد تقديم الرعاية للضحايا لفترة قصيرة، كانت وزارة الشئون الاجتماعية عادة ما تحيلهم إلى منظمات غير حكومية ليتلقوا الرعاية طويلة الأمد. في فترات شملتها تقارير سابقة، قدمت مراكز وزارة الشئون الاجتماعية خدمات نهارية للأسر المعرضة للخطر، بما في ذلك المساعدة النفسية والاجتماعية والغذائية والمهنية، إلا أنه بسبب الجائحة علقت الوزارة هذه الخدمات. استمرت المنظمات غير الحكومية في تقديم معظم خدمات الحماية لضحايا الاتجار، بما في ذلك المأوى والمساعدة الطبية والقانونية والاجتماعية والتعليمية، دون دعم حكومي مالي أو عيني. كان هناك دعم نفسي محدود لضحايا الاتجار. أدارت الحكومة مركزاً نهارياً في نواذيبو للنساء البالغات من ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين، ووضعتهن مع عائلات مضيفة في الليل. استوعب المركز أيضاً النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات. مع ذلك، ظل المأوى والخدمات المقدمة للضحايا البالغين غير ملائمة بشكل حاد، مما جعلهم عرضة لإعادة الاتجار بهم. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت السفارة الموريتانية في المملكة العربية السعودية إحدى ضحايا الاتجار التي تم استغلالها في الاسترقاق المنزلي.

لم يكن لدى الحكومة سياسة رسمية لتشجيع الضحايا على المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية ضد المتاجرين المزعومين، كما أنها لم تذكر أنها قدمت أية خدمات لحمايتهم من التهديدات أو التخويف من قبل المتاجرين بهم، بما في ذلك المساعدة القانونية، وحماية الشهود، أو بروتوكولات السرية. أفادت منظمات غير حكومية بأن الحكومة في كثير من الأحيان جمعت الضحايا والمتاجرين بهم معًا عند إجراء المقابلات، مما وضع ضغطًا هائلاً على الضحايا لتغيير شهاداتهم. يكفل قانون مكافحة الرق لعام 2015 تقديم مساعدة قانونية شاملة لضحايا الرق الوراثي وإنشاء مراكز دعم في كل محافظة. أنشأت الحكومة في عام 2021 مكاتب المساعدة القانونية في جميع المحافظات وخصصت 10 ملايين أوقية (270,270 دولار)، إلا أنها لم تكن تعمل بعد بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. خصصت الحكومة 3.6 مليون أوقية إضافية (97,300 دولار) في ميزانية عام 2021 للمساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالبشر، لكنها لم تذكر أن الضحايا قد تلقوا مثل هذا الدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يسمح القانون للضحايا بالحصول على تعويض، على الرغم من أن النظام القانوني المعقد وغير الشفاف جعل هذه الجهود صعبة للغاية. منحت محكمة نواذيبو لمكافحة الرق ما مجموعه 500,000 أوقية موريتانية (13,510 دولار) تعويضاً لأربعة ضحايا. لم تذكر الحكومة عما إذا تم دفع مبلغ التعويض. يمكن للضحايا أيضًا رفع دعاوى مدنية ضد المتاجرين بهم ، على الرغم من أن الضحايا لا يعلمون بوجود هذا الخيار. وفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية، رفع الضحايا قضيتين مدنيتين ضد المتاجرين بهم لكنهم لم يتلقوا أية تعويضات حتى الآن. يسمح القانون الموريتاني للضحايا

المحتملين بتقديم طلب اللجوء أو وضع اللاجئ. لم تذكر الحكومة أنها منحت ضحايا الاتجار حق اللجوء أو وضع اللاجئ، رغم أن منظمة دولية سجلت أكثر من 4000 لاجئ وطالب لجوء مؤهل للحصول على هذه الحماية، بما في ذلك ضحايا اتجار محتملين. تضمن قانون مكافحة الاتجار لعام 2020 أحكامًا لحماية ضحايا الاتجار من الإجراءات القانونية المتعلقة بالأفعال غير القانونية التي أجبرهم المتاجرون على ارتكابها، ومع ذلك، ظل ضحايا الاسترقاق المنزلي والاتجار بالجنس عرضة للعقاب والسجن بتهمتي الفسوق والزنا. قام مسئولو انفاذ القانون بسَجن النساء المشتبه في انخراطهن في الجنس التجاري وأبقوا المهاجرين غير الشرعيين رهن الاحتجاز ريثما يتم حل وضعهم كلاجئين، دون الفحص لمعرفة ما إذا كانوا ضحايا اتجار. بموجب اتفاق أُبرم عام 2003 مع إسبانيا، استقبلت موريتانيا المهاجرين المبعدين، بمن فيهم مواطنوها ورعايا دول ثالثة يُفترض أنهم عبروا موريتانيا في طريقهم إلى إسبانيا. وفقًا لمنظمات دولية، تعاملت الحكومة مع المهاجرين ونقلتهم إلى حدود السنغال ومالي في غضون ساعات من وصولهم إلى نواذيبو دون إجراء فحص منهجي للوقوف على حدوث اتجار ودون السماح للمنظمات الدولية بتقديم خدمات الحماية لهم.

الوقاية من الاتجار

عززت الحكومة جهودها الرامية لمنع الإتجار بالبشر. أنشأت الحكومة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2020 لجنة وزارية مشتركة معنية بحقوق الإنسان ومسئولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. كان مكتب رئيس الوزراء ينسق اللجنة المشتركة بين الوزارات، والمكونة من المفوضية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الوظيفة العمومية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشئون الخارجية. اجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. خصصت الحكومة مبلغ 5.4 مليون أوقية (145,950 دولار أمريكي) لتنفيذ خطة العمل الوطنية، على الرغم من اعتراف المسئولين بأن هذا المبلغ غير كافٍ للتنفيذ الكامل. عززت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها المعنية برفع الوعي. ونظمت، بالتعاون مع منظمة غير حكومية، سلسلة من ورش العمل لتوعية السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمواطنين في النعمة والقرى المحيطة بقانون مكافحة الاتجار الجديد. قادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حملة توعية في أرجاء المنطقة الشرقية من البلاد لتوعية الجمهور بقانون مكافحة الاتجار الجديد. نفذت اللجنة أيضاً حملات توعية للترويج لقانون مكافحة الاتجار بالبشر وخطة العمل الوطنية، استهدفت المسئولين الإداريين والأمنيين والقضائيين في نواكشوط والزويرات وأطار وروسو وكهيدي وسيلبابي. من خلال برنامج منح وفّر أكثر من 10 ملايين أوقية (270,270 دولارًا) للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات التي تكافح الاتجار بالبشر، دعمت الحكومة منظمة غير حكومية كانت تعقد ورشات عمل حول قانون مكافحة الاتجار الجديد، وكانت ورشات التدريب هذه تستهدف المجتمع المدني وسلطات إنفاذ القانون والمسئولين الحكوميين.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت وزارة الشئون الإسلامية والتعليم الأصلي 1.2 مليون أوقية (32,430 دولارًا) إلى 995 مدرسة (مدارس قرآنية في منطقة ترارزة لدعم 34,640 طالبًا؛ أجرت الحكومة زيارات ربع سنوية لبعض المدارس التي تلقت المساعدة، ولكن ليس كلها، للتحقق من استيفائها لمعايير معينة، بما في ذلك عدم إخضاع الطلاب للتسول القسري. واصلت الوزارة تنفيذ برنامج بدأ في عام 2016 لتحديث المدارس الدينية في المناطق الفقيرة لتقليص تعرض الطلاب للتسول القسري، وذلك من

خلال إنشاء 150 مدرسة جديدة وتقديم الدعم المالي لها، وإنشاء أربعة معاهد إقليمية جديدة في بورات، وبوغي، وسيلبابي، وكيفة، وتقديم منح دراسية للطلاب. دخلت الوزارة في شراكة مع الأئمة لتوفير فصول لمحو الأمية تتناول مسائل حقوق الطفل، بما في ذلك عمالة الأطفال والاتجار بهم، وذلك لأكثر من 3000 شخص. في فترات شملتها تقارير سابقة، وفرت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء (تآزر) التعليم والفرص الاقتصادية والخدمات الصحية للمجتمعات المستضعفة، بما في ذلك المجتمعات التي خضعت تقليديًا للرق الوراثي. خصصت الحكومة في العام المالي 2020 أربعة مليارات أوقية موريتانية (108.1 مليون دولار) لمندوبية تآزر على مدى خمس سنوات. قدمت تآزر خلال الفترة المشمولة بالتقرير مساعدة نقدية مباشرة لأكثر من 200,000 أسرة فقيرة في أكبر برنامج للتحويلات النقدية في تاريخ موريتانيا. أطلقت وزارة الشباب برنامج لإيجاد فرص عمل يستهدف الشباب المعرضين للخطر، ومعظمهم من المجتمعات المتأثرة بالرق الوراثي. للسنة الثانية على التوالي، لم ترد تقارير تفيد بأن الحكومة ضايقت أو منعت نشطاء مناهضين للرق من العمل في موريتانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. سنت الحكومة في شهر فبراير/شباط عام 2021 قانون الجمعيات ("قانون المنظمات غير الحكومية")، الذي يسمح لجميع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المناهضة للرق، بالعمل بشكل قانوني في البلاد بعد عملية تسجيل مبسطة. ذكر بعض النقاد أن القانون احتوى على عوائق إدارية قد تثقل كاهل المنظمات غير الحكومية الصغيرة، ويسمح للحكومة بالاحتفاظ بسلطة إيقاف المنظمات غير الحكومية التي تنخرط في أنشطة تهدد أخلاق البلاد. قدمت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم المالي لمنظمة غير حكومية لإنشاء خط ساخن لضحايا الجرائم، بما في ذلك الاتجار؛ تلقى الخط الساخن أكثر من 6,300 مكالمة، ويضم مشغلين يتحدثون أربع لغات محلية علاوة على الفرنسية. بذلت الحكومة جهوداً للحد من الطلب على الجنس التجاري، وذلك من خلال القبض على زبائن الجنس التجاري وإدانتهم، إلا أن المسئولين ألقوا القبض أيضاً على ضحايا اتجار محتملين أثناء هذه العمليات.

درّبت وزارة العمل 15 مفتش عمل على مراقبة سوق العمل للوقوف على حدوث مخالفات، بما في ذلك الاتجار بالأطفال. مع ذلك، واجهت الحكومة صعوبة في تنظيم القطاع غير الرسمي الكبير، ولم تبذل جهوداً لمنع الانتهاكات ولفحص هذا القطاع للوقوف على حدوث الاتجار فيه. على الرغم من التقارير المتعلقة بانتهاكات العمل، بما في ذلك مؤشرات الاتجار المحتمل، إلا أن الحكومة نادراً ما فتشت سفن الصيد ومصانع المعالجة ومصانع القوارب. في عام 2017، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية لتعزيز الحماية لعمال المنازل المرتقبات. وفقاً لمنظمات غير حكومية، لم تبلغ الحكومة عن مدى فعالية الاتفاقية في منع الاتجار. واصلت الحكومة العمل مع منظمة دولية لدراسة نطاق العمالة القسرية في موريتانيا، ولكن لم تنشر التقرير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. استمرت الحكومة في شراكتها مع منظمة دولية لإصدار بطاقات هوية للاجئين الماليين -- وكذلك شهادات ميلاد لأطفال اللاجئين الماليين المولودين في موريتانيا -- في مخيم مبيرا للحد من التعرض للاتجار. ذكرت منظمة دولية أن بعض المستشفيات رفضت تسجيل مواليد المهاجرين. نتيجة لذلك، تعاونت الحكومة مع المنظمة الدولية لرفع الوعي بين العاملين في المستشفيات ومكافحة المفاهيم الخاطئة المتعلقة بتسجيل المواليد. لم توفر الحكومة دورات تدريبية لموظفيها الدبلوماسيين حول مكافحة الإتجار، إلا أن جميع الدبلوماسيين الموريتانيين كانوا يتلقون توجيهات داخلية بشأن سياسة مكافحة الاتجار قبل مغادرتهم للبلاد. لم توفر الحكومة دورات تدريبية حول مكافحة الاتجار لجنودها قبل نشرهم كقوات حفظ سلام، إلا أن الجنود كانوا يتلقون قبل نشرهم إحاطات حول حقوق الإنسان. على الرغم من عدم الإبلاغ عنها بشكل صريح باعتبارها تتعلق بالاتجار بالبشر، كانت

هناك خمس قضايا مفتوحة تتعلق باستغلال جنسي مزعوم مع وجود مؤشرات للاتجار، وذلك من قبل قوات حفظ السلام الموريتانية المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.

نمط الإتجار

كما ورد في السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في موريتانيا، كما يستغل المتاجرون الضحايا الموريتانيين في الخارج. يتعرض البالغون والأطفال من طبقات الرق التقليدية في مجتمعات الحراطين السود (الحراطين من المور السود) والمجتمعات الموريتانية الإفريقية (الهالبولار، والسونيك، والولوف) لممارسات الرق المتوارث والمتأصلة في علاقات الأسلاف بين الأسياد والعبيد، حيث غالباً ما يتم إجبارهم على العمل دون أجر كرعاة ماشية وخدم منازل. وبالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حول العمالة القسرية والرق المتوارث، يتفق الخبراء المحليون والدوليون على أن الرق لا يزال يؤثر على قسم صغير ولكن لا يستهان به من سكان البلاد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. لا زال العديد من الرقيق السابقين وذريتهم مرتبطين بعلاقات تبعية، حيث يعتمدون على عائلات تنتمي لأصحاب الرقيق السابقين، ويرجع ذلك جزئياً إلى التقاليد الثقافية فضلاً عن نقص المهارات وعدم توفر الفرص الاقتصادية البديلة. وردت تقارير بأن بعض الرقيق السابقين يواصلون العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم ضمن ظروف استغلالية من أجل الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الأراضي التي كانوا تقليدياً يفلحونها ويزرعونها. يقوم الشيوخ الفاسدون بإجبار بعض الفتيان من موريتانيا وبلدان غرب أفريقيا الأخرى الذين يدرسون في المدارس القرآنية على التسول للحصول على الطعام والمال. يتعرض الفتيان من الأسر ذات الدخل المتدني في مجتمع الهالبولار، وعدد متزايد من الأطفال ذوي الإعاقات، يتعرضون بشكل خاص لهذا الأمر. وفقاً لمسح أجري عام 2018، فإن أكثر من 50 بالمئة من الأطفال الموريتانيين دون سن الخامسة ليست لديهم شهادات ميلاد. يصعب بشكل خاص على الأطفال المنحدرين من طبقة الحراطين ومن أصل أفريقي- موريتاني الحصول على شهادات ميلاد. نظرًا لأن الالتحاق بالمدارس الثانوية يتطلب شهادات ميلاد، فإن الكثير من الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا لا يمكنهم الحصول على التعليم، مما يزيد من تعرضهم للاتجار. تقدم جهات التوظيف الاحتيالية وعوداً بأنها ستوفر للنساء والفتيات الموريتانيات - خاصة من طبقات الرق التقليدية والمجتمعات الإفريقية الموريتانية - المأوى والتعليم، ولكنها تجبرهن على الاسترقاق المنزلي، وخاصة في المدن الكبرى مثل نواكشوط ونواذيبو وروسو. الأطفال المنحدرون من الحراطين وأصل أفريقي موريتاني والذين يعملون في قطاع صيد الأسماك يتعرضون للعمل القسري. أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن المتاجرين يجبرون النساء والأطفال على تهريب المخدرات غير المشروعة. النساء والفتيات من غرب أفريقيا، لا سيما من السنغال وساحل العاج، يتعرضن للاسترقاق المنزلي والاتجار بالجنس في موريتانيا. يستغل المتاجرون أيضاً الأطفال السنغاليين في صيد الأسماك وانتاج المخدرات. ذُكر أن اللاجئين في نواذيبو ينخرطون في الجنس التجاري بسبب أوضاعهم المالية السيئة، مما يزيد من تعرضهم للإتجار بالجنس. يستغل المتاجرون الموريتانيون والنيجريون والسنغاليون في مدينة نواذيبو الساحلية المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، الذين يعبرون موريتانيا في طريقهم إلى المغرب وأوروبا، في العمل القسري والاتجار بالجنس. يتم استقطاب نساء موريتانيات بطريقة احتيالية من قبل وكالات أجنبية ووسطاء موريتانيين للعمل في مجال التمريض والتدريس في الخارج ومن ثم يتم استغلالهن في الاسترقاق المنزلي والاتجار بالجنس في دول الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يقوم رجال من دول بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام عقود زواج مؤقتة ذات صفة قانونية لاستغلال

الفتيات والشابات الموريتانيات جنسياً. ترتبط نساء وفتيات من أسر موريتانية فقيرة في هذه الزيجات القسرية التي يتم ترتيبها من قبل سماسرة ووكالات السفر في كل من موريتانيا وفي الشرق الأوسط مع وعود بمبالغ كبيرة، ويتم استغلالهن في الاسترقاق الجنسي وفي الاتجار بالجنس في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. ربما يكون الكوبيون العاملون في موريتانيا في بعثات طبية قد أجبروا على العمل من قبل الحكومة الكوبية، أنهت الحكومة الموريتانية اتفاقها مع الحكومة الكوبية وغادر الأطباء البلاد في شهر فبراير/شباط عام 2021. في عام 2016، تعرفت منظمة دولية على 16 من الأطفال الجنود الماليين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة والمرتبطين بجماعات متمردة من مالي، وأخرجتهم من مخيم للاجئين في جنوب شرق موريتانيا. كان بعض هؤلاء الضحايا قد تم تجنيدهم في مالي، وزُعم أن آخرين تم تجنيدهم من المخيم الكائن في موريتانيا.